الأمم المتحدة

A/RES/64/192

Distr.: General
19 February 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥١ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/418/Add.4*)]

٦٤/١٩٢ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقة بالسلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(٣)]،

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشير أيضا إلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥] والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين بشأن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا في نيويورك في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦[٦]، وإذ تحيط علما بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا، لعام ٢٠٠٩: الدولة وإدارة التنمية[٧]،

وإذ تحيط علما بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية، المعقود في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٨] واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٩]،

وإذ تحيط علما أيضا بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وفي خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٠] وبإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١١] الذي يؤكد من جديد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

وإذ ترحب بمؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي الذي عقد في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وبقراره إقامة شراكة عالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية[١٢]، وبالمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الأحيائية الذي عقد في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومؤتمري قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقودين في هوكايدو، اليابان في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وفي لاكويلا، إيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

---

(٥) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٦) انظر القرار ١/٦١.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.II.D.9.

(٨) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Dec l.Rev.1.

(٩) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١٢) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إعلان مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي (WSFS 2009/2).

وإذ تحيط علما بالوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[١٣]،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[١٤]،

وإذ تحيط علما كذلك باتفاق أكرا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة[١٥] والذي يتضمن توصيات بعيدة المدى بشأن المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تقر بأن كثيرا من البلدان النامية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وإدرار الدخل وتحقيق الوفورات على الصعيد المحلي، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد أسعار السلع الأساسية ثم هبوطها في الآونة الأخيرة ولأن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشدة لتقلبات الأسعار، وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من أجل التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تقر بأن الأزمة الحالية أكدت الحاجة إلى معالجة مشاكل السلع الأساسية معالجة شاملة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين التجارة والغذاء والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والطاقة والتصنيع،

وإذ تحيط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية[١٦]،

---

(١٣) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٤) انظر القرار ١/٦٣.

(١٥) TD/442 و Corr.1، الفصل الثاني.

(١٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.15.

وإذ تحيط علما أيضا بالمبادرة المتعلقة بتعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة التي تهدف إلى وضع مبادئ في هذا الشأن وإعداد إطار دولي،

وإذ تقر بأن الأزمة الاقتصادية الحالية أثرت سلبا في اقتصاد السلع الأساسية، كما يتبين من أمور عدة، منها انخفاض حجم الطلب على السلع الأساسية وتناقص قدرات العرض بسبب تقلص إيرادات السلع الأساسية وتأجيل الاستثمارات، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية،

وإذ تلاحظ أن التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية يبين أن الانخفاض الحاد الأخير في أسعار السلع الأساسية أعقبه انتعاش جزئي في الأسعار خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية ولإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة الهادفة إلى تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية،

١ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٧]؛

٢ - **تؤكد** ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخصوصا بمساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر؛

٣ - **تشدد** على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية ببذل الجهود لمواصلة العمل على وضع سياسة عامة داخلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع وتحرير قطاعي التجارة والصادرات وتعززان القدرة التنافسية؛

٤ - **تؤكد من جديد** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وتدرك أهمية إيجاد بيئة مؤاتية بشكل فعلي على الصعيدين الوطني والدولي؛

٥ - **تدعو** إلى اتخاذ مجموعة متماسكة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلب المفرط في الأسعار ودعم البلدان النامية

---

(١٧) A/64/184.

المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصا بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات إدارة المخاطر الموجهة نحو السوق؛

٦ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي، وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب؛

٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي العمل بشكل وثيق مع البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية لتحديد سياسات وصكوك متصلة بالتجارة، وكذلك سياسات استثمارية ومالية، بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية في تلك البلدان؛

٨ - **تبرز** أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وتشجيع تنويع وتجارة السلع الأساسية، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛

٩ - **تعرب عن القلق** إزاء العمليات الواسعة النطاق التي تقوم بها جهات منها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية للحصول على الأراضي، والتي تعرض الجهود المبذولة من أجل التنمية للخطر، وتؤكد أهمية تعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة، وتدعو، في هذا الصدد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بحوثه وتحليلاته بشأن هذه المسألة؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات التي تهدف إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات فيها وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١١ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة لصالح التجارة مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من القدرات في جانب العرض ومن الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك توفير كميات كافية من الحبوب الغذائية على الفور للبلدان النامية التي تعاني نقصا فيها، ولا سيما أقل البلدان نموا، مع دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المدى الطويل، وتلاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن المعونة الغذائية ينبغي أن تقدم بطريقة لا تخل بالأسواق والإنتاج الغذائي على الصعيد المحلي؛

١٣ - **تؤكد** أهمية مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية الريفية، وبخاصة في توفير فرص العمل والدخل في الريف، وفي الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي؛

١٤ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير دولية ووضع استراتيجيات وطنية لتحسين أداء القطاع الزراعي، بما في ذلك أداء الأسواق والنظم التجارية، لضمان تحسين استجابة المنتجين، وبخاصة صغار المزارعين، فيما يتعلق بجانب العرض من أجل حفزهم على المخاطرة بالاستثمار في زيادة الإنتاج وتنويعه؛

١٥ - **تؤكد** أهمية إيجاد أدوات لمعالجة التقلب المفرط في الأسعار على أفضل وجه، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إجراء دراسة من أجل تقديم توصيات محددة بشأن التدابير التي يمكن أن تحقق المزيد من الاستقرار في أسواق السلع الأساسية؛

١٦ - **تدعو** إلى اختتام جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٠ بنتائج طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية؛

١٧ - **تؤكد من جديد التزامها** بتحرير التجارة بشكل فعلي وبضمان أن تقوم التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع؛

١٨ - **تشدد** على أن زيادة فوائد تحرير التجارة الدولية إلى أقصى حد وتقليل تكاليفها إلى أدنى حد يتطلبان وضع سياسات متماسكة وموجهة نحو تحقيق التنمية على جميع المستويات؛

١٩ - **تشير** إلى الاتفاق على أن يبقي المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية الآثار المترتبة على نتائج جولة أوروغواي في أقل البلدان نموا، وكذلك في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، قيد الاستعراض المنتظم، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تنفيذ قرار

مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[١٨]؛

٢٠ - **ترحب** بالإجراءات التي اتخذها بعض فرادى البلدان منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك[٣] لتحقيق الهدف المتمثل في إتاحة إمكانية وصول أقل البلدان نموا كافة وبشكل تام إلى الأسواق بلا رسوم ولا حصص، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى التي تعلن أن بمقدورها اتخاذ خطوات لتحقيق هذا الهدف أن تقوم بذلك؛

٢١ - **تهيب** بالمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في معالجة آثار تقلب الأسعار، وتدعو، في هذا الصدد، تلك البلدان إلى مواصلة تنفيذ تدابير اقتصادية ومالية فعالة؛

٢٢ - **تؤكد من جديد** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

٢٣ - **تدرك** أهمية زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع المصنعة النهائية، دعما للتنمية؛

٢٤ - **تقر** بالمساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى المعنية، بمواصلة تعزيز وبحث سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية، وكذلك تعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية، لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وموثوقية العرض، مما يعزز التنويع والقيمة المضافة، ويحسن القدرة التنافسية في مجال السلع الأساسية ويعزز سلسلة الأسواق ويحسن هياكل الأسواق ويوسع قاعدة الصادرات ويضمن المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة؛

٢٥ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم جهات معنية متعددة وضمن ولاية كل منها، مشاركتهم الفعلية في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني للمشاكل

---

(١٨) متاح على: www.wto.org/english/docs_e/legal_e/35-dag_e.htm.

المتعلقة بالسلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٢٦ - **تشدد** على الضرورة الملحة لتوفير التمويل التجاري للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع الأخذ في الاعتبار القدرة على تحمل الديون؛

٢٧ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر بصورة موضوعية في البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا مشفوعا بتوصيات عن تنفيذ هذا القرار وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، بما في ذلك مواصلة النظر في أسباب التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩